الارهاب

تعريف الارهاب : مَجموع أَعمال العُنف الَّتي تقوم بها مُنظَّمة قصد الإخلال بأَمن الدَّولة وتحقيق أَهداف سياسيَّة أو خاصَّة أو مُحاوَلة قَلب الحكومة.

انواع الارهاب :

التكفير

الطائفية

انتهاك حقوق الإنسان

انتهاك حقوق المرأة

الحكم الاستبدادي

اثار الارهاب :

/ تأثير الإرهاب في المجال الاقتصادي :

يسبب الإرهاب خسائر بشرية و مادية تؤثر سلبا على فرص التنمية، عبر ما خلّفه من خسائر في الأرواح البشرية وتدمير الهياكل الأساسية، وخروج رؤوس الأموال، وخلقه لحالات من عدم اليقين والتشويه في الإمكانيات الاقتصادية، فضلا عن التكاليف المباشرة عبر مختلف الإستثمارات في مجالات الأمن من وسائل مادية و بشرية ، و كذا نفقات ترميم و إصلاح ما تم تدميره ، و غير المباشرة من خلال نفقات الدولة على الضحايا و عائلاتهم ، و كذا مختلف المصابين من جراء الأزمة سواء كانت إصابات جسدية مادية أو أمراض مزمنة أو عقلية ، مما تثقل كاهل الخزينة العمومية للدول ،غير أن هذه الخسائر الاقتصادية الكبيرة ليست سوى واحدة من عواقب الإرهاب ، إذ كانت عرقلة التنمية الإقتصادية أسوء نتيجة ، و ذلك من خلال :

* انعدام الأمن الذي يؤدي إلى تغيير العادات الاستهلاكية والادخار والاستثمار.
* إنخفاض الاستثمار المباشر ومعدل الادخار.
* تقليل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق تخفيض حجم الاستثمار المباشر الأجنبي.
* إنخفاض حجم التبادل التجاري الخارجي، و بالتالي إنخفاض حاد في مكاسب الرخاء.
* إنخفاض عدد السائحين.
* التقليل من احتمالات الربح في الشركات الناشطة في البلاد ، مما انعكس سلبا على أسعار الأسهم، و أثر على أسواق رأس المال .
* الهجرة الجماعية لسكان المناطق الريفية بحثا عن المناطق الآمنة بالمدن الكبرى ، مما أدى إلى تراجع المنتوج الزراعي بصفة عامة و المنتوجات التقليدية .

2/ تأثير الإرهاب في المجال الاجتماعي :

أثر الإرهاب بشكل مباشر على الحقوق الاجتماعية ، من خلال الاعتداءات على المنشآت القاعدية و الصناعية مما يؤدي إلى نقص الحركية الاقتصادية من جراء عزلة السكان و نقص فرص توظيفهم و منها انخفاض القدرة الشرائية و انتشار البطالة ، كما له الاثر السلبي البالغ في مجال التربية ، و التعليم العالي من خلال استفحال ظاهرة التسرب المدرسي ، بالإضافة إلى نشر أفكار متطرفة ضد المرأة، مما يؤدي إلى ظهور ممارسات العنف ضد المرأة و التمييز في حقوقها الاجتماعية خصوصا في الوسط الريفي .

كما يستهدف التطرف العنيف ودعاته أيضا طبقات المجتمع التي أنهكتها الأمية وهمشتها. و استغلال قلة علمهم لتغليطهم بالمفاهيم الدينية المتطرفة لا سيما مفهوم الجهاد بوسائل دعائية تجعل، عَرَضا وبشكل مبالغ فيه، تجاهل الجهاد أو التقاعس فيه ذنبا عظيما ، فيما قد تؤجج هذه الدعاية لدى بعض الأشخاص شعورا بالذنب للإتحاق بأفكار الأصوليين.

بالإضافة إلى ذلك، القيود التي يفرضها التطرف على مجال الحريات الدينية من خلال سياسة التكفير المنتهجة من طرف الجماعات الإرهابية، مما يؤدي إلى خلق تشنج العلاقات تؤدي في بعض الأحيان للكراهية و العدوان ما بين فئات المجتمع المعتنقة لديانات أخرى و حتى تلك الملحدة، مما يقود لعزلة المجتمع الصادرة منه اشكال هذا عن المجتمعات الأخرى، بشكل تصبح فيه فرص السفر و التنقل نحو البلدان الأخرى من المسائل العويصة و أحيانا مستحيلة لصعوبة نيل التأشيرات المناسبة مما لا يمكن البعض من زيارة اهاليهم في الخارج و ربما فرص العلاج أو الدراسة بها .

3/ تأثير الإرهاب في المجال الثقافي :

الإبداع وحرية التعبير من المجالات التي تستهدفها الجماعات المتطرفة بغرض قمعها ، بحكم تنافي حرية الإبداع و الرأي مع افكار الجماعات الاستئصالية، كما تعاني أيضا نخبة الفنانين من تهديدات هذه الجماعات بالإضافة للخطر على المعالم التاريخية التي لا تتماشى مع مناهج هذه الجماعات الضالة، كل ذلك يجعلنا نؤكد بحكم التجربة التي مرت بها الجزائر أن الإرهاب يقلل من الدوائر الثقافية و العلمية، فقد اغتيل رجال ونساء كانت مهنتهم الإبداع الأدبي والفني وفضل البعض الآخر شد الرحال بعيدا عن الوطن هروبا من العنف، كما تهجم الإرهاب أيضا على التراث المادي والمعنوي وكذلك البنى التحتية الثقافية.

لقد ألحق الإرهاب في الميدان الثقافي، خسائر فادحة ظاهرة وخسائر أخرى، لا يمكن تقييمها سوى على المدى الطويل

مُكافحة الإرهاب» أو «مُجابهة الإرهاب» هي الأساليب والاستراتيجيات العسكرية، التي تُنفذها الحكومة والجيش وقوات إنفاذ القانون وإدارات الشرطة، وشركات الأمن الخاصة وأجهزة الاستخبارات والاستطلاع لمُناهضة الإرهابِ واقتلاعه من جُذوره، وتشمل الاستراتيجيات أيضًا منع وإيقاف جميع المحاولات لتمويل الإرهاب بالأسلحة والعتاد، أو أية وسائل أخرى من التمويل.

يعتبر مجال نُظم مكافحة الإرهاب كبير جدًا من الناحية المادية مثل «الحدود الطويلة، وازدياد حركة المرور في المدن المزدحمة، والمناطق الشاسعة»، وبالإضافة إلى أبعاد أخرى مثل نوع ودرجة خطر الإرهاب، والتداعيات الدبلوماسية والسياسية، والقضايا القانونية.

في هذه الظروف، تُعد المثابرة على تطوير نظام لمكافحة الإرهاب مُهمة شاقة، حيث ينبغي لهذا النظام أن يجمع بين شتى التكنولوجيات الحديثة لتمكين المُهمات الاستخباراتية، والمُراقبة والاستطلاع على مواصلة جهودهم، وإنّ تصميم نظام كهذا يُشكّل مشروعًا تكنولوجيًا.

هناك مشكلة في التصميم الخاص لهذا النظام، وهي أنّه سيواجه العديد من الشكوك في المستقبل، فربُما يزيد خطر الإرهاب أو يقل أو يظل كما هو، كما أن نوع الإرهاب والمكان من الصعب التنبؤ به. ومع ذلك، نريد تصميم نظام إرهابي خيالي ومصمم في هذه الأيام، من أجل منع أحداث الإرهاب لمدة عقد أو أكثر.

والحل المُحتمل هو دمج المرونة داخل تصميم النظام؛ لأن المرونة الراسخة يُمكن أن تمارس في المستقبل مع حدوث الشكوك وعدم التأكد، وتفيد أيضًا في الحصول على معلومات مُحدّثة. وإنّ تصميم وتقدير نظام الحماية لا ينبغي أن يكون مرتكزًا على سيناريو واحد؛ بل على مجموعة من السيناريوهات، ويُمكن أن تُدرج المرونة في تصميم نظام الإرهاب على شكل خيارات تُمارس في المستقبل عند توافر معلومات جديدة.

لا يقتصر دور المرأة في الحد من هذه الظاهرة على اضطلاعها بمسؤوليتها تجاه التكوين الفكري والنفسي والاجتماعي للأبناء والعمل على دمجهم في المجتمع وتفاعلهم مع أنسجته تفاعلا بناء ليكونوا جزءًا من النسيج الحضاري للمجتمعات الإسلامية، وإنما يمتد دورها ليشمل المجتمع بأكمله من خلال قنوات العمل التي ترتادها، سواء في كونها المعلمة أو المربية والإعلامية والموجهة والطبيبة والمرشدة والداعية إلى الله تعالى إلى غير ذلك من الأمور التي حظيت بها المرأة في الإسلام .

فمن تمتهن منهن مهنة التدريس في المدارس والجامعات عليها القيام بدورها في نشر الفكر الوسطي والهداية الربانية لينخرط الشباب والصغار في المنظومات المجتمعية ولتصبح هذه الأجيال أداة قوية من أدوات محاربة التطرف والإرهاب، وعليها الاستعانة بكافة الوسائل التربوية لبناء شخصية سوية تبني ولا تهدم، وهكذا في مختلف الوظائف التي تشغلها المرأة عليها تقديم لبنة مُضيئة في بناء مانع قوي عالٍ مانع لاستشراء الإرهاب في المجتمعات

دور المنظمات النسائية في المجتمعات

يجب أن تأخذ المنظمات النسائية الشعبية مكانًا مُهمًا في سياسات الحكومات حيث أن هذه المنظمات تمثل الرأي العام الشعبي وهي لسان حال المجتمع، ولا شك أن في ذلك أحد أهم الاستراتيجيات الحكومية في التوجه بالمجتمعات نحو الوسطية والبعد به عن التطرف باعتبار المرأة هي أول مُوجه للفرد وأول مُدعَّم له بصفات السماحة وأول محصَّن له ضد التشدد والإرهاب. ولابد أن تمكين هذه المنظمات سيؤدى إلى إفساح المجال أمام النساء المصلحات لتوصيل رسائلهن لشرائح المجتمع المختلفة ومحاربة كل فكر متعصب مضاد للنساء.

ومما يساعد في وضع المرأة على الطريق الصحيح في محاربة الإرهاب قيام مؤسسات المجتمع المدني بتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية من شأنها تقديم التثقيف الديني للنساء، ومن ثَمَّ إبراز تاريخهن الثقافي والقيم الدينية التي تتضمنها الأديان جميعها ونشر فكر التسامح وقبول الاختلاف مع الآخر وتوضيح فكرة التعددية في المجتمع الواحد. كما أن تمكين المرأة من الإدلاء برأيها نحو الإرهاب عن طريق الإعلام، يُشكِّل تأثيرًا معنويًا كبيرًا على أفراد المجتمع ويكشف ما يقوم به الإرهاب من انتهاكات غير إنسانية ومن ثَمَّ تجريم هذه الأعمال ومواجهتها، إضافة إلى أن مشاركة المرأة في نشر قيم التسامح والتعايش يُعد أساسًا وتعزيزًا لقيام حوار ديني ثقافي من خلال إسهاماتها في الندوات والمؤتمرات المعنية

مشاركة المرأة في المؤتمرات الدولية

لقد أثبتت المرأة خلال مشاركتها في المؤتمرات الدولية التي نظمت من أجل محاربة الإرهاب جدارتها وحضورها القوي في تقييم وعلاج ظاهرة الإرهاب بالفكر والعلم، ففي المؤتمر الذي نظمته الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة حول مكافحة الإرهاب تحت عنوان «حلول فكرية ومراجعات عملية» ركزت دكتورة رقية عواشرية من الجزائر على دور المرأة في المجتمع بدايةً من الأسرة وحتى المؤسسات التربوية والصحية وأن المرأة هي القدوة والنواة في الأسرة التي تقوم بحماية القيم في المجتمع.

كما أشارت دكتورة هدى عبد المؤمن من مصر بضرورة مشاركة الأسرة والتعليم والتربية والإعلام ومنشأت التنمية الاجتماعية لتوضيح الفرق بين الدين ومظاهر التدين، باعتبار أن الإرهاب اتخذ من الدين جسرًا له، وعن كيفية تصدي المرأة للعنف جاء في البيان الختامي للمؤتمر الذي عقده المجلس القومي للمرأة في مصر تحت عنوان «هي والإرهاب» أن المرأة هي خط الدفاع الأول عن الأمن القومي للوطن لقيامها بتربية جيل راعٍ وحامٍ للوطن حيث إن النساء والأطفال هم الأكثر تأثراً بتداعيات الأعمال الإرهابية.

وعن دور المرأة الفعّال خلال ثورتي 25 يناير و30 يونيو، أشار وزير الأوقاف المصري إلى استعداد وزارته لفتح الباب أمام المتطوعات في العمل الدعوي والتنمية البشرية. كما أكدت رئيسة المجلس القومي للمرأة السفيرة مرفت التلاوي أن المرأة هي مدرسة الأجيال والضمان لحمايتهم من الفكر المتطرف وتنشئتهم على حب الوطن وتعزيز قيم الانتماء وأن المرأة قد أكدت قدرتها على الاهتمام بالقضايا التي تمس الأمن القومي وايضًا قدرتها على المشاركة في التنمية ودحر الإرهاب

جهود المملكة العربية السعودية

يوماً وراء الآخر تثبت التقارير الأممية نجاح المملكة العربية السعودية في مواجهة الإرهاب والتطرف على أراضيها، وتقرن أقوالها بأفعال تجتث الإرهاب، وتغلق الصنابير التي تعبر من خلالها أدوات الشر، عطفاً على أبواب الإثم، في وجه الفئة الضالة التي تصر على ضلالها، أما التائبون فتفتح لهم أبوابها واسعة، وتعمل جاهدة على استنقاذهم.

الأيام القليلة الفائتة كشف استطلاع للراي موثوق وذو مصداقية أجرته إحدى المؤسسات المتخصصة بتكليف من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في واشنطن، عن أن 45 في المائة من السعوديين، أي قرابة النصف، يعتبرون أن حكومة المملكة تبذل «الجهد الكافي» من أجل الحؤول دون تفشي التطرف الديني في المجتمع السعودي.

ما الذي تعنيه نتيجة الاستطلاع هذه؟

باختصار غير مخل، تؤكد تطابق أقوال المملكة ووعودها مع أفعالها على الأرض، والوعود التي قطعتها الحكومة السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، ويمضي في متابعتها وتنفيذها والإشراف عليها، ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وأنها أضحت اليوم حقائق متجسدة على الأرض.

خذ إليك ما جرى مؤخراً في المملكة من قطع الطريق على شركات الصرافة المالية التي تجهد في أن تجد طرقاً غير شرعية، ودروباً آثمة فرعية، من أجل الاحتيال على إدخال أموال بهدف دعم الإرهاب والإرهابيين.

في هذا المضمار الشرس في الحرب على الإرهاب، نجحت المملكة العربية السعودية في منتصف يوليو (تموز) الماضي، وبالتعاون المشترك مع الدول المشاركة لها في مركز استهداف تمويل الإرهاب، في تصنيف ستة أسماء بارزة قدمت تسهيلات ودعماً مالياً لصالح تنظيم «داعش».

المثير في المشهد أنك تجد الأيادي التركية السوداء واضحة وفاعلة في المشهد، لا سيما أن المقرات الرئيسية لهذه الشركات في تركيا؛ الأمر الذي يعني أن أنقرة لم تعد فقط مهمومة بالمواجهات الظاهرة مع العالم العربي، الأمر الذي تبدى في تصريحات وزير الحرب التركي خلوصي أكار، ضد مصر والإمارات، وإنما أضحت فاعلة شر في الداخل العربي، فهي تقصد المملكة العربية السعودية تارة، وتضع مصر نصب أعينها تارة ثانية، وتتهدد الإمارات العربية المتحدة مرة ثالثة.

الشركات التركية قدمت تمويلات مباشرة لأتباع «داعش»، في عدد من الدول العربية، وجل هدف هاكان فيدان، مدير المخابرات التركية هو إفساد النسيج المجتمعي العربي، بالفتن الإعلامية والدعائية تارة، وبتمويل الإرهاب الأسود العنيف القاتل تارة أخرى.

أضحت المملكة العربية السعودية في واقع الحال أمام اختبار قوي، إنه القبض على جمر مكافحة الإرهاب الذي بات طاعون القرن الواحد والعشرين، وفي الوقت ذاته الحفاظ على رؤية التنمية والتقدم والتحرر من ربقة كل ما هو سيكولائي اجتراري يعوق النهضة.

والشاهد، أنه على الرغم من العقبة الكؤود التي مثلها وباء «كوفيد – 19» وانتشاره قبل انحساره، والآمال معقودة في الله سبحانه وتعالى بألا يعود ثانية إلى الأجواء، نقول رغم كل هذه الصعاب، لا تزال المملكة بإشراف من ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ساعية إلى الأمام لتحقيق الأهداف المنشود.

هنا يمكن للمرء أن يتأمل أرقام استطلاع الرأي الأخير الذي يدل على الدعم الواسع النطاق من شعب المملكة، وكيف أنها باتت تعكس حالة ورغبة شعبية للانتقال إلى مراحل أعلى من كبح أي تطرف رؤيوي، لا يلبث أن يتحول إلى أفعال شاذة على الأرض.

الكارهون والحاقدون للمملكة لن يسرهم بالمرة أن يروها تتسلق سلم المجد يوماً وراء الآخر، ويسوء في أعينهم أن تقود العالم الإسلامي برؤية تسامحية وتصالحية؛ ولذلك يسارعون في طريق تهريب ملايين الدولارات لتسهيل عمليات الاستقطاب والتمويل لأنشطة «داعش» في الخليج العربي بشكل عام، وداخل المملكة بنوع خاص، غير أن الكائدين فاتهم أن هناك عيوناً سعودية يقظة وساهرة، بموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الصادر بمرسوم ملكي عام 1439 للهجرة.

الخلاصة... مؤامرات الإرهاب والإرهابيين سترتد إلى نحور أصحابها، وستنتصر المملكة في الحال والاستقبال.